

” دور الدولة في الخطة السكانية “

... الفرص والتحديات ...

الإشراف العام

أ.د. طارق توفيق أمين

نائب وزير الصحة والسكان لشئون السكان

<https://orcid.org/0000-0003-2502-110X>

<https://www.scopus.com/authid/detail.uri?authorId=23007746000>

إبريل 2022

الفهرس

2	مقدمة
4	السياق
7	المشكلة
12	التحديات
15	الفرص
18	التجارب الدولية في إنشاء المدن الجديدة
19	السياسات البديلة
21	التوصيات
22	المراجع

مقدمة

لا تزال المشكلة السكانية تحظى باهتمام القيادات السياسية بالدولة وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية الذي دائماً يواجه بضرورة التصدي لتلك القضية من خلال تكاتف جميع وزارات الدولة، ويعتبر المجلس القومي للسكان الجهة المنوط بها مسؤولية إدارة البرنامج السكاني ومواجهة القضية السكانية مع جميع الأجهزة الحكومية والأهلية التي تتعاون لتحمل هذه المسؤولية للحد من ظاهرة النمو السكاني المتزايد.

ويعتبر من إحدى مهام المجلس الرئيسية اقتراح السياسة العامة للدولة في مجال السكان والتنمية ووضع الخطط والسياسات التي تمكنه من أداء دوره السياسي في التعرف على أهم مشاكل المجتمع الديموجرافية والصحية والاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في الإرتقاء بالخصائص السكانية، وتقليل التباينات الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية، وخفض معدل النمو السكاني، وإعادة التوزيع الجغرافي للسكان.

ويعد الهدف الرئيسي من كتابة هذه الأوراق هو تقديم المعلومات اللازمة والموثقة المتعلقة بالأوضاع السكانية، والاجتماعية للمهتمين، ولمتخذي القرار من أجل الإسهام في التعرف على الوضع الحالي والرؤية المستقبلية للسكان في مصر للمساهمة في إعداد الخطط والبرامج التنموية التي يشكل البعد السكاني المحور الرئيسي فيها آمليين أن تساهم هذه الأوراق في رسم السياسات التنموية على المستوى القومي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والله الموفق،،

أ.د. طارق توفيق

نائب وزير الصحة والسكان لشئون السكان

السياق

تواجه مصر تحديا كبيرا يعيق تحقيق أهداف التنمية القومية الشاملة، هذا التحدي يتمثل في الزيادة السكانية الرهيبة والتي تعتبر العقبة الأساسية أمام جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك تركز حوالي 99 ٪ من سكان مصر في مساحة حوالي 6.8 ٪ من المساحة الإجمالية لمصر في شريط ضيق لوادي النيل والدلتا، مما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية في مصر بصفة عامة وبعض المدن الكبرى بصفة خاصة بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الزيادة السكانية في الحضر نتيجة لظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة مما يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية وإجتماعية وبيئية وعمرانية.

ولمواجهة هذه المشاكل كان لابد من البدء في انشاء سلسلة من المدن الجديدة بعيدا عن الأماكن المزدحمة والأراضي الزراعية، وبالقرب من الدلتا وحول القاهرة وذلك في الأراضي الصحراوية.

وتنص المادة (41) من الدستور المصري الصادر عام 2014¹ على ما يلي: "تلتزم الدولة بوضع برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية، وتحسين خصائصها في إطار تحقيق التنمية المستدامة"

ان الزيادة السكانية لها انعكاساتها الخطيرة على التنمية، ففي حالة الارتفاع الكبير في معدلات الزيادة السكانية، فإن الخطر يتزايد بشكل أكبر، ربما يفوق خطط المواجهة التي تقوم بها الدولة وهنا تكمن أهمية وقيمة ما يتم تنفيذه من المشروعات القومية الكبرى، لأنها تسهم وبشكل لافت للنظر في التصدي لمخاطر الزيادة السكانية، حيث ان حجم الزيادة السكانية المتوقعة خلال عام 2050، والتي تصل في أقل التوقعات لنحو 140 مليون نسمة بزيادة قدرها 60 مليوناً على التعداد السكاني الحالي، بما يعادل سكان دول أخرى ويزيد علي دول كثيرة لذلك لابد من ضرورة خلطة الكثافات السكانية المرتفعة.

1- الدستور المصري الصادر عام 2014

يتم التحول من دول نامية إلى دولة متقدمة من خلال رؤية عمرانية شاملة تتضمن خلق مناطق جذب جديدة لخلطة الكثافة السكانية وتكوين مناطق تنموية تسهم في تنمية الرقع المحيطة بها.

في نوفمبر 2014، أطلقت الحكومة الاستراتيجية القومية للسكان (2015 - 2030) بهدف الارتقاء بنوعية حياة المواطن من خلال: خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي والسكاني، وإعادة رسم الخريطة السكانية في مصر عبر إعادة توزيع السكان، وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية. وحتى تتحقق هذه الأهداف وضع الخبراء مجموعة من الأهداف الكمية أهمها: خفض معدلات الإنجاب ليصل متوسط عدد الأطفال إلى 2.4 طفل بحلول عام 2030 مقارنة بحوالي 3.5 طفل حالياً. ويتطلب تحقيق هذا الخفض في معدلات الإنجاب الوصول بنسب السيدات اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة إلى 72 ٪ مقارنة بحوالي 59 ٪ حالياً.

وترتكز هذه الاستراتيجية على ستة محاور هي: الارتقاء بمستوى خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، والارتقاء بالخدمات الصحية للشباب والنشء، والارتقاء بخصائص المواطن المصري، ودعم الاتجاهات نحو القضية السكانية، وتمكين المرأة، وتفعيل نظام المتابعة والتقييم. لكن بالرغم من شمول هذه الاستراتيجية، واستهدافها للقضايا المختلفة المتعلقة بالسكان والتنمية، إلا أن خطتها التنفيذية لم تشمل استثمار العدد الكبير من الشباب في مصر؛ حيث يمثل الشباب حوالي ثلث السكان المصريين. وقد يشكل توظيف هؤلاء الشباب في جهود التنمية بصورة صحيحة دفعة كبيرة للاقتصاد. ويتطلب ذلك بالضرورة إعادة تأهيلهم بصورة تجعلهم قادرين على الإبداع والتطوير.²

تطرقت الاستراتيجية إلى ضرورة خلطة الكثافات السكانية المرتفعة، من خلال جذب السكان للانتقال إلى المناطق العمرانية الجديدة، والعمل على ضرورة أن تتضمن المشروعات القومية والمشروعات العملاقة أهدافاً سكانية متعلقة بالانتقال الطوعي لسكان المناطق المزدهمة إلى مجتمعات عمرانية جديدة تقترن بهذه المشروعات، واستغلال أفضل للأراضي المملوكة للدولة، والاستثمار في البنية الأساسية التي تشجع الاستثمار الوطني على إقامة المشروعات الصناعية والزراعية والسياحية التي تجتذب السكان³. لذلك أصبح أمراً حتمياً أن ننتقل خارج حدود الوادي الضيق الذي عشنا فيه قروناً طويلة لا نفكر في الخروج منه حتى ضاق بكثافته السكانية العالية ولم يعد في إمكانه أن يستوعب طموحات مصر في غد أفضل فلا بد من رؤية جديدة شجاعة توسع رحاب التنمية وتزيد رقعة العمران على أرض مصر وتخفف من الاكتظاظ السكاني الذي يأكل ما يتبقى من أرض الوادي القديم التي تعاني الآن من زحف عمراني خطير أكل أجود أراضيها.

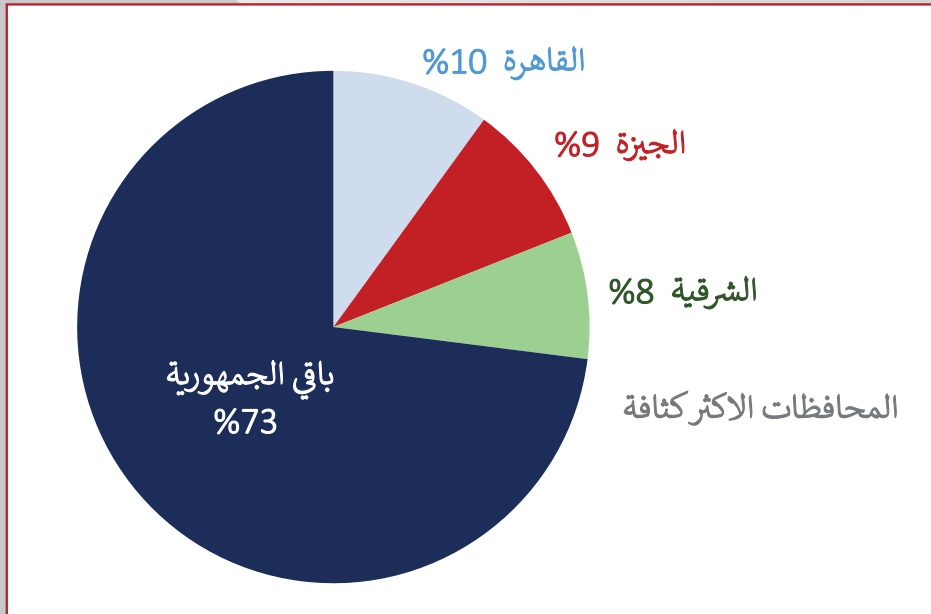
المشكلة

المشكلة السكانية تعد نموذجاً صارخاً للمشكلة الاجتماعية في أسوأ حالاتها، خاصة المشكلة الاجتماعية التي تعوق التنمية. فالنمو السكاني يؤثر على العلاقة بين الإنسان والبيئة بشكل مباشر، لأننا نساء استخدام الموارد الطبيعية كما لا تقتصر المشكلة السكانية في مصر على زيادة عدد السكان فقط، بل أيضاً على التوزيع العمراني لهؤلاء السكان لذلك نجد تدنى الخصائص البشرية، وعلى وجه الخصوص «الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية».

النمو السكاني يؤثر على التنمية الاقتصادية بشكل يدعو للقلق، لأن الزيادة السكانية لها تبعاتها السيئة، فلا بد أن تتبعها استثمارات إضافية ضخمة لتلبية متطلبات السكان من خدمات، مما يستلزم ضرورة أن نلقى نظرة على مفهوم المشروعات القومية.

يبلغ عدد سكان مصر 102,828,135 نسمة وفقاً لبيانات الأمم المتحدة للتعداد السكاني 2020 إذ تشهد مصر كثافة سكانية مرتفعة في المناطق المأهولة بالسكان؛ وذلك لأنهم يتركزون في مناطق محدودة من إجمالي مساحة أراضي الدولة إذ تشكل دلتا ووادي النيل التي يعيش فيها ما نسبته 96 ٪ من السكان في مساحة نسبتها 6.8 ٪ من إجمالي مساحة الدولة، كما يتركز بعض السكان في المدن الرئيسية مثل القاهرة والإسكندرية والجيزة فيما يتركز بقيتهم في مناطق الواحات، جدير بالذكر أن مدينة القاهرة تضم أعلى عدد للسكان بين كافة المحافظات المصرية وبلغت المساحة الكلية لمصر 1010408 كم مربع وبلغت النسبة المأهولة 68303 كم مربع كما بلغت كثافة السكان في الكيلو متر مربع 98.8 نسمة وبلغت كثافة السكان في المساحة المأهولة كم مربع 1514 نسمة⁴.

و ترتبط المشكلة السكانية في مصر بالتوزيع غير المتكافئ للسكان على مساحة الدولة، حيث لا تزال محافظة القاهرة تتصدر جميع المحافظات بواقع 10.6 ٪ من جملة السكان، تليها محافظة الجيزة والتي ارتفعت نسبة سكانها إلى 9.1 ٪ من إجمالي سكان الجمهورية، وكذلك محافظة الشرقية التي ارتفعت نسبة سكانها إلى 7.6 ٪. وتظل محافظات جنوب سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر من أقل المحافظات استيعاباً للسكان على الرغم من الإمكانيات المتاحة بها⁵.



وتعتمد عملية الإستيطان البشري في المدن الجديدة على أسس حقيقية قائمة وهي حرية السوق العقاري بحيث يتمكن رب الأسرة من ترك مسكنه القديم والانتقال إلى مسكنه الجديد في البيئة الجديدة بسهولة ويسر حيث أن تحديد الإيجارات في المساكن القديمة يحد من إنتقال الساكن الذي يتمتع بالإيجار القليل إلى مسكن آخر بإيجار أعلى ويكون عليه أن يستعمل وسائل الإنتقال إلى مقر عمله الجديد إذا استطاع، الأمر الذي لا يساعد على عملية الإستيطان والإقامة في المدن الجديدة، وهكذا تعتبر العوامل السياسية والإقتصادية والعمرانية التي تنتهجها الدولة محركاً أساسياً في بناء وتعمير المدن الجديدة⁶.

5- (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء 2021)

6- (المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء)

وبالتالي يمكن القول إن اختزال المشكلة السكانية باعتبارها زيادة سكانية فقط يعد اختزالاً في أبعاد المشكلة، إذ يجب النظر إليها بصورة أشمل تتضمن تراجع خصائص السكان والتي تشمل التعليم، والصحة، والمشاركة في قوة العمل، ومتوسط دخل الفرد والتوزيع غير المتكافئ للسكان، ووجود فجوات كبيرة بين مناطق الجمهورية. وهكذا تبدو القضية السكانية معقدة بسبب تشابك ملفاتها، خاصة وأن الوزن السكاني لأي دولة يمثل سلاحاً ذا حدين، فيمكن أن يمثل قيمة مضافة وثروة يجب استغلالها، كما يمكن أن يمثل عبئاً واستنزافاً للموارد، خاصة التي تتسم بالندرة في ظل تزايد الاحتياجات مما يؤدي إلى العديد من المشكلات ومنها :

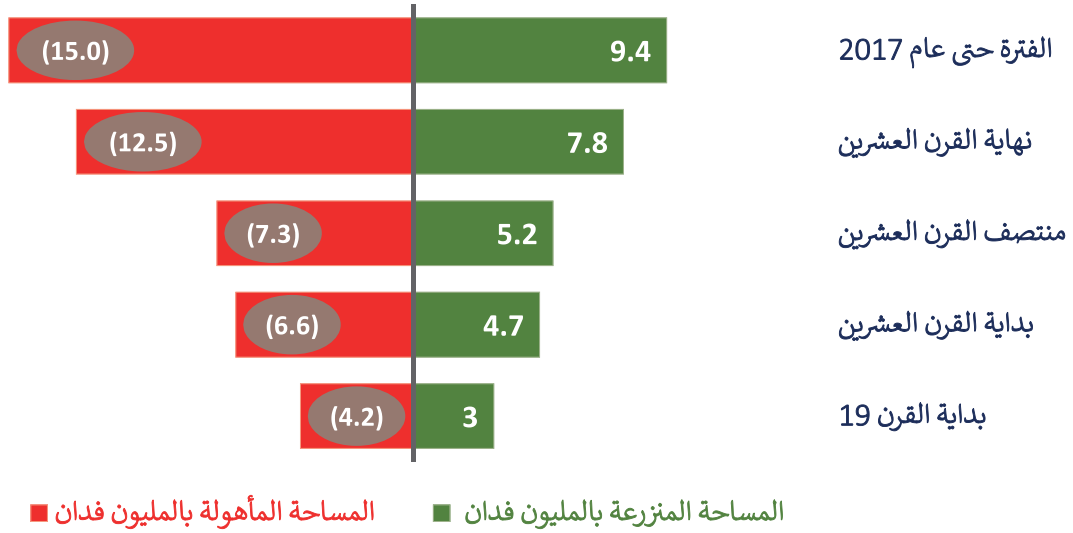


صدر التقرير الوزاري عن مصر في القرن الحادي والعشرين حيث تطرق الى أهم مكونات الاستراتيجية القومية للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعمراية وهو الخروج من الوادي. جاء في بدايته أن البعد المكاني يمثل محوراً أصيلاً من محاور التنمية بعد أن بلغ الضغط السكاني على وادي النيل أقصى مداه. ويمثل الجدول التالي تحول العمران على المستوى القومي على مدى القرن العشرين كما جاء في التقرير⁷.

الزمن	المساحة المنزرعة	المساحة المأهولة	عدد السكان بالمليون	نصيب الفرد من الزراعة	نصيب الفرد من الماهول
بداية القرن 19	3 مليون فدان	4.2 مليون فدان	3	1 ف/فرد	1.4 ف/فرد
بداية القرن العشرين	4.7 مليون فدان	6.6 مليون فدان	11.2	0.4 ف/فرد	0.6 ف/فرد
منتصف القرن العشرين	5.2 مليون فدان	7.3 مليون فدان	19	0.13 ف/فرد	0.4 ف/فرد
نهاية القرن العشرين	7.8 مليون فدان	12.5 مليون فدان	62	0.13 ف/فرد	0.21 ف/فرد
الفترة حتى عام 2017	9.4 مليون فدان	15 مليون فدان	80	0.117 ف/فرد	0.187 ف/فرد

أن التوسعات التي طرأت على المأهول السكاني كان معروفاً سلفاً أنه لن يحدث خلطة للزيادة السكانية أو يعالج التركيز السكاني الأمر الذي أكد منذ بداية الثمانينات حتمية النفاذ إلى الصحراء إلا أن التوسع ظل في تخوم الوادي شرقاً وغرباً وفي الساحل الشمالي الغربي والبحر الأحمر وحول الوادي في الجنوب اتسافاً مع الإمكانيات الاستثمارية التي كانت توجه في أغلبها إلى سد احتياجات الوادي القديم من إعادة بناء المرافق وبنية الأساسية وتحديث قواعد الإنتاج (وهي عوامل تساعد على الإمتداد في الوادي الضيق).

تحول العمران على المستوى القومي على مدى القرن العشرين



التحديات

تفرض القضية السكانية نفسها على الدولة والمجتمع ضمن أولويات عملية الإصلاح والبناء، وذلك بناءً على مخاطر استمرار الزيادة السكانية في ظل الضغط على الموارد. إن الحديث عن السكان كثرة أو مشكلة، يعنى أننا أمام تحدى الواقع وآمال المستقبل، ومن ثم فالمطلوب تحديد أساس وجوهر المشكلة، وطبيعة التعامل معها، والتي تتراوح بين كونها مشكلة تنظيم أسرة يجري العمل على التعامل معها لتخفيف معدل النمو السكاني، وبين كونها مشكلة تنموية. تُعبر المشكلة السكانية عن عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات. وقد تطور عدد سكان مصر عبر مائة عام، حيث تجاوز الـ 100 مليون نسمة، لتصبح الدولة رقم 14 على مستوى دول العالم من حيث عدد السكان. وتتمثل أبرز تحديات المشكلة السكانية في ثلاثة أبعاد رئيسة متداخلة ومتشابكة على النحو التالي⁸:

1- النمو السكاني المتزايد:

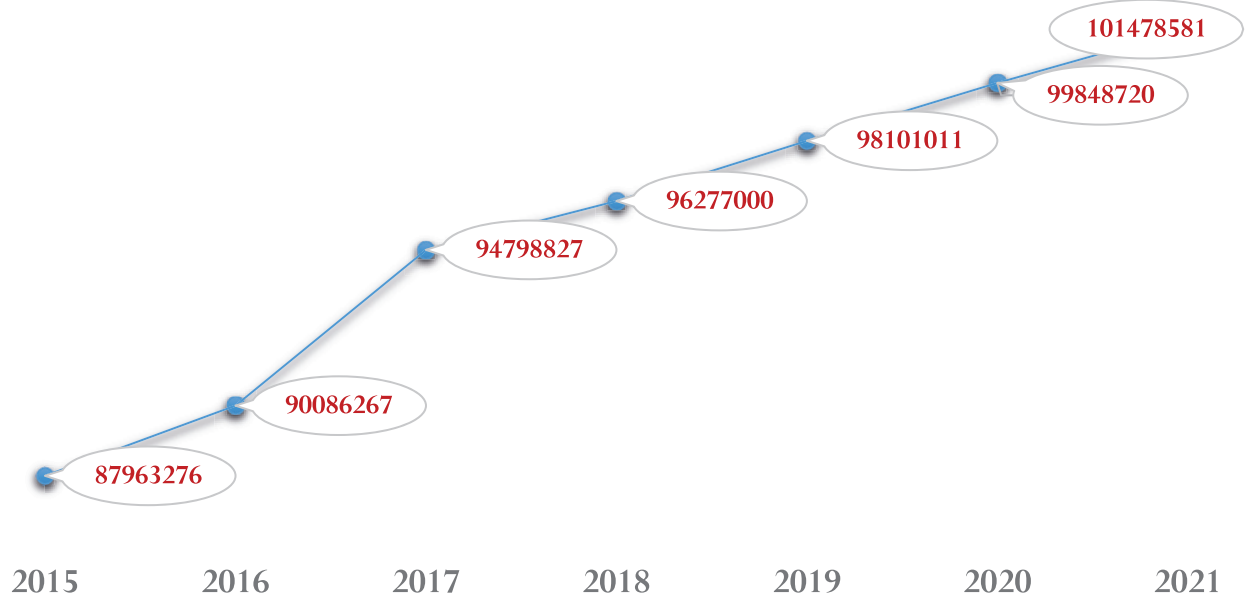
تغير عدد سكان مصر خلال القرن الماضي، من نحو 13 مليوناً في 1920 إلى نحو 32.7 مليوناً في 1970، ثم إلى 100 مليون في 2020. وخلال القرن الماضي اتجه متوسط الزيادة السنوية إلى الارتفاع عبر الزمن، فقد أضافت مصر إلى سكانها 3.6 ملايين نسمة بين عامي 1920 و1940، ثم 9.3 ملايين نسمة بين عامي 1940 و1960، ثم 16.7 مليون نسمة بين عامي 1960 و1980، ثم 25.5 مليون نسمة بين عامي 1980 و2000، ثم 33.5 مليون نسمة بين عامي 2000 و2020.

ووفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، فإن عدد سكان مصر في سبتمبر 2017 وصل إلى نحو 94.8 مليون نسمة، ثم ارتفع إلى نحو 97.5 مليوناً عام 2018، بينما وصل إلى نحو 98.9 مليون في مطلع 2019. ويبين اتجاه عدد المواليد السنوي خلال الفترة من 2000 إلى 2019 أن الثبات في عدد المواليد - والذي ظل سائداً عند مستوى 1.8 مليون مولود سنوياً في السنوات الخمس الأولى - أعقبه اتجاه إلى الزيادة بدءاً من عام 2006 ليصل إلى 2.7 مليون مولود عام 2014، بزيادة نحو 50٪ في 8 سنوات، وهي زيادة ضخمة مع الوضع في الاعتبار تبعاتها على قطاعات عديدة، منها قطاع التعليم⁹.

8- مركز الأهرام الاستراتيجي - دراسة الزيادة السكانية وتأثيرها على الخدمات والموارد المقدمة للمواطنين

9- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء 2017

عدد سكان الجمهورية من 2015 إلى 2021

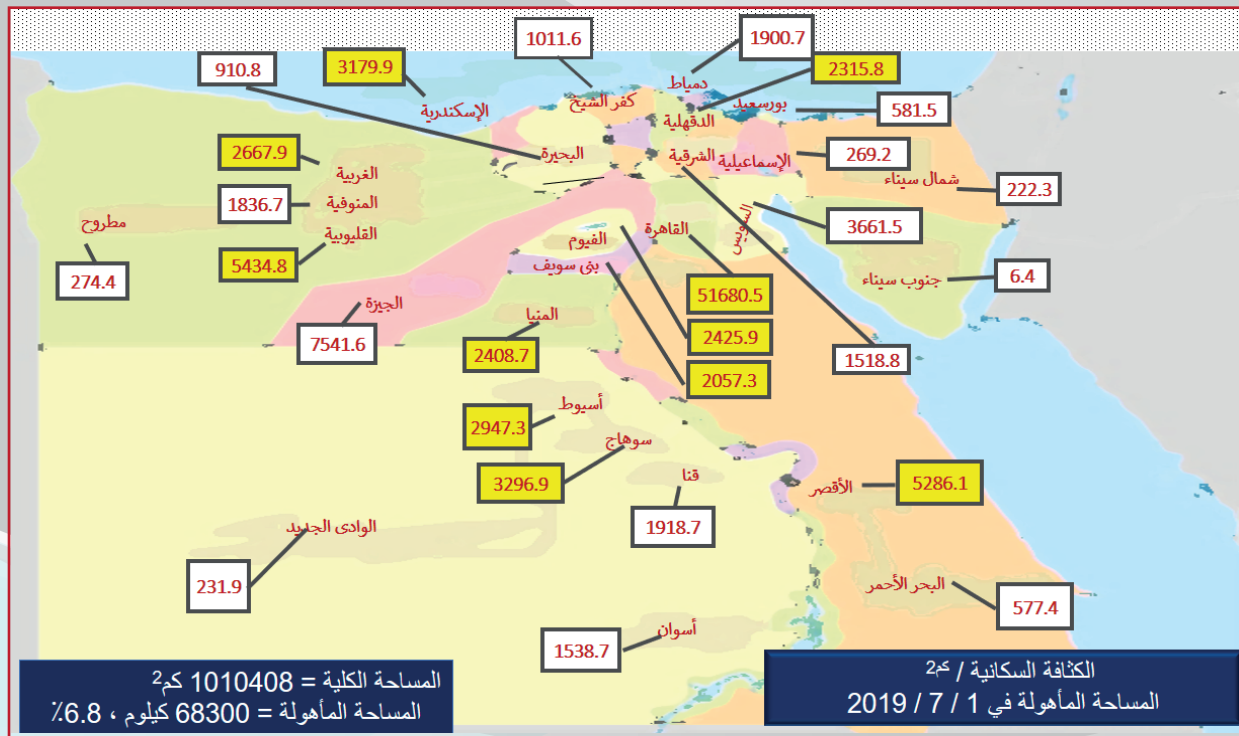


2- الخصائص السكانية:

تتضح إشكالية اختلال التركيب العمري للسكان في ضوء المسح السكاني الصحي لعام 2014، ونتائج التعداد السكاني لعام 2017، حيث شهد الهرم السكاني لمصر تغيراً فيما بين تعدادي 2006 و2017، إذ اتسعت قاعدة الهرم لتدل على زيادة نسبية في التركيبة العمرية لصالح الشريحة الأصغر عمراً، ففي حين كانت نسبة السكان أقل من 5 سنوات في تعداد 2006 نحو 10.6٪، ارتفعت النسبة إلى 13.6٪ في 2017 وانخفضت إلى 12.4٪ في تقديرات عام 2020 وحدث ذلك أيضاً في الفئة العمرية التالية، بالتوازي مع اتجاه مؤشرات الإنجاب إلى الارتفاع، مما أدى إلى زيادة الإعالة، والتكاليف الاقتصادية، وشكل ضغطاً على سوق العمل، فضلاً عن ما يفرض من زيادة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الفئات المختلفة.

3- توزيع السكان:

ترتبط المشكلة السكانية في مصر بالتوزيع غير المتكافئ للسكان على مساحة الدولة، حيث لا تزال محافظة القاهرة تتصدر جميع المحافظات بواقع 10.6% من جملة السكان، تليها محافظة الجيزة والتي ارتفعت نسبة سكانها إلى 9.1% من إجمالي سكان الجمهورية، وكذلك محافظة الشرقية التي ارتفعت نسبة سكانها إلى 7.6%. وتظل محافظات جنوب سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر من أقل المحافظات استيعاباً للسكان على الرغم من الإمكانيات المتاحة بها. وهكذا، تبدو القضية السكانية معقدة بسبب تشابك ملفاتها، خاصة وأن الوزن السكاني لأي دولة يمثل سلاحاً ذا حدين، فيمكن أن يمثل قيمة مضافة وثروة يجب استغلالها، كما يمكن أن يمثل عبئاً واستنزافاً للموارد، خاصة التي تتسم بالندرة في ظل تزايد الاحتياجات¹⁰.



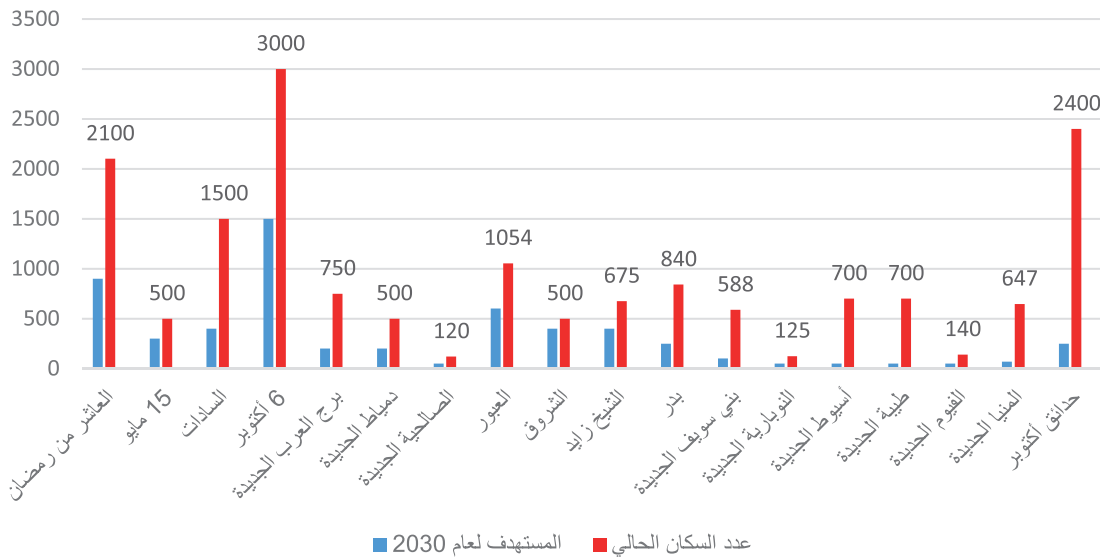
الكثافة السكانية في مصر 2019¹¹

الفرص

لقد جاء تحديد الصورة المستقبلية لعمران مصر في المجلد الذي نشره مجلس الوزراء تحت عنوان -مصر والقرن الحادي والعشرين- وفي القسم الثاني على التحديد تحت عنوان ملامح استراتيجية التنمية حتى عام 2017 وجاء من أهداف هذه الاستراتيجية:

- 1- فتح المجال أمام توطين ملايين من المصريين خارج الوادي الضيق الذي لا يتجاوز نحو 5.5% من مساحة البلاد ليتسع الحيز المعمور إلى 25% من تلك المساحة - خلال عشرين عاماً.
 - 2- مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي كل عشرة سنوات بحيث يصل إلى أكثر من أربعة أضعافه عام 2017.
 - 3- توليد نحو 550 ألف فرصة عمل سنوياً حتى يرتفع عدد المشتغلين من 15.8 مليون مشتغل عام 1997 إلى 26.8 مليون مشتغل في نهاية 2017.
- المستهدف لعام 2030 بالمدن الجديدة مقارنة بعدد السكان.

مقارنة عدد السكان الحالي بالمدن الجديدة والمستهدف لعام 2030



- شبابية الهرم السكاني توفر مزايا تتعلق بنسبة الإعالة والإنتاجية، إلا أنها تتطلب سياسات داعمة لهذا الهيكل كقيمة مضافة وثرورة بشرية.
- وجود مساحات هائلة من الأراضي الصالحة للبناء والتنمية
- تعمل مصر خلال السنوات الأخيرة على تنفيذ العديد من المشروعات القومية الكبرى من أجل تحقيق أهداف وطنية، ليس لصالح الجيل الحالي فقط، ولكن للأجيال القادمة أيضاً.
- إنشاء سلسلة من المدن والقرى الجديدة حول الدلتا والوادي في أجيال متتالية بحيث تكون مراكز للتنمية ولكي تصبح مراكز حضرية جديدة تحقق الاستقرار والائتزان الاجتماعي والرخاء الاقتصادي لتساعد علي اجتذاب السكان للتخفيف من الكثافة السكانية في المدن القائمة للمحافظة علي الأراضي الزراعية
- تنفيذ العديد من المشروعات القومية الكبرى من أجل تحقيق أهداف وطنية، ليس فقط لصالح الجيل الحالي ولكن للأجيال القادمة أيضا
- مشروع التنمية الزراعية المتكاملة «الدلتا الجديدة لمصر»، فهو أحد المشروعات القومية المهمة التي تنعكس فوائدها بشكل مباشر على الدخل القومي ويعمل على خلطة التكتل السكاني، ويساعد في بناء مصر الحديثة. ويساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية ويسد الفجوة في المحاصيل الزيتية، والعجز في المحاصيل السكرية، ويساهم في زراعة مساحات واسعة من القمح
- مدينة العلمين والبالغه نحو 75 ألف فدان حيث من المتوقع وصول التعداد السكاني بها ما بين 4 و5 ملايين نسمة، خاصة لما تتميز به المدينة من مقومات جذب والمتمثلة في العديد من القرى السياحية، حيث سيتم من خلال المدينة تعظيم الاستفادة الاقتصادية من تلك القرى، بحيث تعمل طوال العام
- إنشاء العاصمة الادارية الجديدة وتعتبر مدينة مصرية جديدة من مدن الجيل الرابع انشأت بقرار رئيس الجمهورية عام 2016 بقرار رقم 57 حيث تبلغ المساحة الاجمالية لها بالكامل حوالي 170 الف فدان (688 كيلو متر مربع) انشأت للتخفيف من حدة الازدحام في مدينة القاهرة لتكون عاصمة جديدة ومقر لحكم مصر.
- مدينة شرق بورسعيد، فيعقد تخطيطها علي الصيغة الاقتصادية من خلال اتاحة فرص العمل وشبكات طرق قومية وإقليمية، ومن المتوقع أن يصل تعداد سكانها لنحو 1.5 مليون نسمة.

- تم حتى الآن الانتهاء من تنفيذ نحو 166 ألف وحدة سكنية بمشروعات تطوير 298 منطقة عشوائية غير آمنة، و جارٍ تنفيذ نحو 75 ألف وحدة بمشروعات تطوير 59 منطقة أخرى، وذلك في إطار جهود الدولة المصرية لتوفير حياة كريمة لسكان تلك المناطق، و من أهم المشروعات الجارى تنفيذها حالياً، مشروع أرض الخيالة، ومشروع "معاً" بحى السلام أول بمحافظة القاهرة، ومشروع تطوير منطقتي شمال وجنوب الصيادين بمدينة رأس البر بمحافظة دمياط، ومشروع تطوير منطقتي حلايب والشلاتين بمحافظة البحر الأحمر.
- اتجهت الدولة إلى إقامة المدن الجديدة وتم البدء فعلا في انشاء اثني عشر مدينة سكنية وهي العاشر من رمضان، 15 مايو، السادات، برج العرب الجديدة، 6 أكتوبر، الصالحية الجديدة، دمياط الجديدة، النوبارية الجديدة، العبور، بدر، بني سويف الجديدة، المنيا الجديدة، وبدأت الحياة فعلا في سبعة مدن منها وهي العاشر من رمضان، 15 مايو، السادات، برج العرب الجديدة، 6 أكتوبر، الصالحية الجديدة، دمياط الجديدة.
- مشروع الإسكان الاجتماعي ويهدف إلى خدمة طبقة محدودى الدخل حيث يوفر لهم وحدات سكنية و هذه الوحدات تُقدم بسعر التكلفة فقط بدعم مباشر يتراوح من 5 إلى 25 ألف جنيه، ويستطيع المستفيد من هذه الوحدة سداد ثمنها على مدى 20 عاماً حيث تم الانتهاء من تنفيذ 538 ألف وحدة بكافة المحافظات والمدن الجديدة¹².

التجارب الدولية في إنشاء المدن الجديدة

بدأت النظرية في كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بهدف تخفيف الضغط السكاني على العواصم الكبرى .. فأعدت المخططات العمرانية لكل مدينة بواسطة خبراء التخطيط العمراني آخذين في الاعتبار الإختيار الأنسب للمواقع الجديدة بحيث تكون ملاصقة لتجمعات سكنية صغيرة قائمة لتكون منطلقاً لأعمال التنمية والتعمير .. هذا بخلاف الاعتبارات الخاصة بطبيعة الأرض والتربة ومصادر التغذية بالمرافق العامة من المياه والكهرباء والغاز والصرف الصحي ووسائل النقل والمواصلات القائمة وما يمكن أن يجري عليها من تطوير مستقبلاً بعد إقامة التجمع السكني الجديد، وتأخذ هذه المخططات في الاعتبار أيضاً نوعيات وأحجام الصناعات التي يمكن أن تنشأ في المدينة الجديدة كقاعدة إقتصادية أولى مع حساب أعداد ومستويات العمالة التي تتطلبها هذه الصناعات بأنواعها المختلفة ومدى توافق هذه الصناعات مع البيئة المحلية للمدينة الجديدة، وبناءً على ذلك يمكن حساب عدد السكان المتوقع توطينهم في المدينة الجديدة شاملاً العاملين في الصناعات وفي الخدمات اللازمة لهم من مدارس ومستشفيات وأعمال تجارية وإدارية وترفيهية ورياضية واتصالات ومواصلات وعادة ما يتم ذلك كمحدد أساسي لتوزيع إستعمالات الأراضي في الإطار الثابت للمخطط العام للمدينة الذي يرسم صورة المدينة بعد عشرين عاماً¹³.

السياسات البديلة

1- التنسيق بين الجهات المعنية

- معالجة القصور في العلاقات التنظيمية بين الوحدات المحلية وفرع الإدارة العمرانية حيث عدم تبعية فرع الخدمة العمرانية إداريا إلي الوحدات المحلية.
- تحديد دقيق لاختصاصات كلا من الوحدات المحلية وفرع الإدارة العمرانية.
- تفويض من السلطات لدي الوحدات المحلية يمكنها من تحقيق الرقابة علي أعمال أفرع الإدارة العمرانية التابعة لها.
- تبنى سياسات أصيلة للتضامن الاجتماعي والحد من الفقر، والتوسع في إقامة تجمعات رياضية وثقافية وتعليمية وإبداعية في كل أرجاء الوطن.

2- إنشاء مدن ومصانع جديدة

- إنشاء مصانع جديدة تنتقل معها العمالة التي تعمل في المصانع القديمة أو في الشركات مع توافر المميزات الجاذبة في المدن الجديدة سواء في مجال البيئة أو في نوعية السكن.
- إنشاء سلسلة من المدن والقرى الجديدة حول الدلتا والوادي بحيث تكون مراكز للتنمية ولكي تصبح مراكز حضرية جديدة تحقق الاستقرار والاتزان الاجتماعي والرخاء الاقتصادي لتساعد علي اجتذاب السكان للتخفيف من الكثافة السكانية في المدن القائمة للمحافظة علي الأراضي الزراعية.
- تأسيس مجتمعات عمرانية جديدة منتجة ومستقرة في صحراء مصر الشاسعة.
- فتح محاور جديدة للتنمية في المناطق غير المأهولة بالسكان والتي تتمتع بمقومات طبيعية يمكن استغلالها لتعمير هذه المناطق واجتذاب السكان إليها.
- تحديد المناطق ذات الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية وتحديد حجم التحرك السكاني المطلوب توجيهه خارج الوادي ثم تحديد المناطق الصالحة للتعمير وتحديد المناطق التي يمكن أن تدعمها البنية الأساسية وتحديد أولويات مناطق التعمير.

3- جذب السكان للمناطق العمرانية الجديدة

- العمل على ضرورة أن تتضمن المشروعات القومية العملاقة أهدافاً سكانية متعلقة بالانتقال الطوعي لسكان المناطق المزدهمة إلى مجتمعات عمرانية جديدة تقترب بهذه المشروعات، ذلك من خلال:
- استغلال أفضل للأراضي المملوكة للدولة، والاستثمار في البنية الأساسية التي تشجع الاستثمار الوطني على إقامة المشروعات الصناعية والزراعية والسياحية التي تجتذب السكان بعيداً عن الأماكن كثيفة السكان.
 - تحديد نوعيات الإسكان التي تناسب الفئات المختلفة من السكان.
 - توفر الخدمات التجارية والتعليمية والصحية التي تعمل بوسائل جديدة ومتقدمة عن مثيلاتها في المدن القديمة.
 - أهمية التنمية الإقليمية المتوازنة، ويعتمد ذلك على التحديد الدقيق للطاقة الاستيعابية السكانية لإقليم الوادي والدلتا، والحرص الدقيق للجهات السكانية المناسبة لعملية الهجرة السكانية العكسية للأقاليم الجغرافية الجديدة، وتحديد إمكانياتها الاستيعابية من خلال الاستثمارات المتنوعة.
 - توفير نظام لتقييم الأداء ومتابعة تطوير نمو المدينة الجديدة.
 - تطوير ورفع كفاءة الطرق من خلال وضع برنامج لإدارة صيانة شبكات الطرق وإزالة أي اشغالات او تعديات.

التوصيات

- مشاركة القطاع الخاص في عمليات التنمية و تشجيعه على القيام بدوره كشريك أساسي في عملية التنمية
- الاستعانة بكل الهيئات والوزارات والقطاعات المسؤولة عن تنمية المدن الجديدة تحت مظلة واحدة والتنسيق الفعال بين الوزارات والقطاعات المنفذة وجهاز تنمية المدينة في المجالات المختلفة مما يؤثر علي كفاءة التنمية وتحقيق الأهداف المنشودة.
- استغلال المنصات والمواقع الإلكترونية في حملات التوعية باهمية المجتمعات الجديدة ومميزاتها وبخاصة مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الاخبارية لما لها من رواج وتأثير فعال ومباشر وباعتبارها من أهم النوافذ المعلوماتية العصرية الموجودة حالياً.
- تطوير وتنظيم وسائل النقل الجماعي ورفع كفاءتها بأن يتم وضع مخطط بالنقل العام يحدد الوسائل المستخدمة وأنواعها وأعدادها والمسارات والموائق، وأن يكون للنقل العام دور ونصيب مؤثر في النقل على المسارات الكثيفة، وأن يبحث النقل العام في مسارات جديدة أو مسارات الخدمات الخاصة ورفع مستوى السائقين.
- العمل علي وجود منهج متبع لإدارة العملية التمويلية للمشروعات الاسكانية المختلفة.
- توافر الكوادر المدربة والخبرات اللازمة لعملية الإدارة (تخطيط - متابعة - تنفيذ...).
- تزامن تنمية وتنفيذ الخدمات مع مناطق الإسكان مما يوفر السلع والخدمات وبالتالي علي جاذبية المدينة للإقامة بها.
- تنفيذ الأحياء السكنية المتجاورة طبقاً لبرامج زمنية متتابعة.
- تنفيذ أعمال الطرق بالكامل أثناء مراحل التشييد.
- إزالة جميع انواع المخالفات والتعديات بالمدن الجديدة بالتنسيق مع الجهات المختصة تطبيقاً للقانون وحفاظاً علي مظهرها الجمالي لمنع ظهور اي عشوائيات بها.
- تحسين إنتاجية الأراضي الزراعية القديمة وتحسين إنتاجها وحمايتها من الزحف العمراني.

المراجع

- الدستور المصري الصادر عام 2014
- إستراتيجية السكان 2030
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- UN (POPULATION) Prospect 2019
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2021
- الإستراتيجية القومية للتنمية حتى عام 2017
- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية 2021 - دراسة الزيادة السكانية وتأثيرها على الخدمات والموارد المقدمة للمواطنين
- التعداد السكاني لعام 2017 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)
- <https://acpss.ahram.org.eg/News/17268.aspx>
- السكان في مصر الفرص والتحديات - أ.د / طارق توفيق
- <http://www.mhuc.gov.eg/programs/programs/2>

فريق العمل

د / وجدي امين مدير عام الادارة العامة للبحوث
حنان صالح بدر ايناس حسين حنان حنفي

الإشراف العام

أ.د. طارق توفيق أمين

نائب وزير الصحة والسكان لشؤون السكان

<https://orcid.org/0000-0003-2502-110X>

<https://www.scopus.com/authid/detail.uri?authorId=23007746000>